آراء حول الخليج
العدد 151
يوليو 2020

مركز الخليج للأبحاث شريك دولي موثوق وقدم المشورة لمئات المنظّمات الحكومية والشركات

دراسة دكتوراه توصي بإنشاء صندوق وقفي لدعم مراكز الأبحاث

ملف العدد:

مركز الخليج للأبحاث ٢٠ عامًا من العطاء

- مؤسسة فكرية غير ربحية تنطلق من ٣ركائز وأنشطتها تركز على ٦مجالات
- الأمن والدفاع: سباحة ضد التيار في التقييم ومرجعية الأمن جغرافية لا سياسية
- عضو في "مجلس المجالس" للعلاقات الخارجية الأمريكية ضمن ٢٦ معهدًا
- له السبق في طرح الحد من التوظيف الحكومي والتنويع الاقتصادي والنمو
- المركز عضو في اتحاد دولي للطاقة يضم مراكز ومعاهد من ٧ دول أوروبية
- استشاري المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأممي وتبنى مبادرة الخليج الأخضر
- ١٠٠ اتفاقية وشراكة دولية ومؤسس بوابة الخليج الإلكترونية للإعلام بلغتين
- ملتقى كامبريدج: ٣٣٥٨ مشاركًا من ٦٠ جنسية في ١٢٧ ورشة و ١٩٠٠ ورقة

أكدت دراسات المركز العلاقة الوثيقة بين التنويع الاقتصادي والنمو المستدام

مركز الخليج للأبحاث وفر دراسات وبيانات عن اقتصاد الخليج لأول مرة لم تكن موجودة

على مدى العقود القليلة الماضية، لم تكن دراسة اقتصاد الخليج مهمة سهلة لصعوبة الحصول على البيانات والمعلومات عن طبيعة هذا الاقتصاد. لذلك تأسس مركز الخليج للأبحاث قبل الطفرة النفطية الأخيرة التي شهدها الخليج في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وقد حاول المركز أن يغطي بموضوعية الجوانب المختلفة لمحاولات المنطقة للتنويع الاقتصادي بعيدًا عن النفط، بداية من نموذج مدينة دبي وحتى ازدهار البنية التحتية الذي شهدته بقية اقتصادات الخليج في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وقدم مساهمة ملحوظة فيما يتعلق بالمؤتمرات وورش العمل الاقتصادية، والتي لم يكن هناك مركزًا آخر يديرها في هذا الوقت. وكانت الموضوعية والنزاهة هي التي ميزت مركز الخليج للأبحاث في جميع أعماله، وفي بعض الأحيان كان أكثر ما يميز مركز الخليج للأبحاث هو معارضة أصحاب المصالح، حيث أن النقد البناء جزء لا يتجزأ من هوية المؤسسات البحثية.

د. جون سفاكياناكيس

منذ البداية، تناول مركز الخليج للأبحاث دراسة اقتصاد المنطقة من منطلق التطور الكبير على مدى العقود الماضية، ولكن كان المزيد من التنويع، ولا يزال، أمرًا ضروريًا. ونفذت دول مجلس التعاون الخليجي العديد من السياسات لدعم التنويع الاقتصادي، بما في ذلك الإصلاحات الرامية إلى تعزيز بيئة الأعمال وتطوير البنية التحتية وزيادة تمويل الشركات (ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، وتحسين المخرجات التعليمية. وعلى الرغم من زيادة الإنتاج غير النفطي في إجمالي الناتج المحلي بشكل مطرد، إلا أن تنويع الصادرات كان محدودًا بدرجة كبيرة. وإنه من شأن زيادة تنويع النشاط الاقتصادي أن يقلل اعتماد اقتصاد الخليج على العائدات غير النفطية المتقلبة (كما تشير أزمة ٢٠٢٠م، الأخيرة)، حيث سيؤدي إلى خلق فرص عمل ذات قيمة مضافة عالية في القطاع الخاص للمواطنين، وسينشئ الاقتصاد غير النفطي الذي سيكون مطلوبًا عند نفاد احتياطيات النفط بشكل تام.

وخلصت ورش العمل الاقتصادية المتعددة التي عقدها مركز الخليج للأبحاث إلى أن الخبرة الدولية في التنويع الاقتصادي بعيدًا عن النفط صعبة للغاية. وغالبًا ما تحول عدد من العقبات الرئيسية دون التنويع الاقتصادي، بما في ذلك التقلبات الاقتصادية الناجمة عن الاعتماد على عائدات النفط، والتأثير السلبي الذي تحدثه عائدات النفط على الحوكمة والمؤسسات، والمخاطر التي تؤدي إليها عائدات النفط؛ من حيث المبالغة في أسعار الصرف الحقيقية (نموذج مثالي للداء الهولندي). ويبدو أن النجاح أو الفشل يعتمد على تنفيذ السياسات المناسبة قبل انخفاض عائدات النفط. ويوجد عدد قليل من حالات التنويع الاقتصادي الناجحة نسبيًا (إندونيسيا وماليزيا والمكسيك)، في حين أنه ثمة الكثير من الأمثلة على الفشل.

وقد رأى مركز الخليج للأبحاث أن دول مجلس التعاون الخليجي لا تعاني من مشاكل المرض الهولندي التقليدي التي تصيب العديد من الدول المنتجة للسلع الأساسية من خلال المبالغة في سعر صرف حقيقي، وأن توزيع عائدات النفط داخل الاقتصاد قد يزاحم الإنتاج غير النفطي القابل للتداول بطرق أخرى، إن توافر العمالة الوافدة ذات الأجور المنخفضة في المنطقة يعني أن ارتفاع عائدات النفط والثروة النفطية لم يرفع الأجور في القطاع الخاص؛ وبالتالي، لم تكن آثار المرض الهولندي التقليدي واضحة. ومع ذلك، فإن توزيع عائدات النفط له آثار

أسهمت ورش ومنشورات المركز في الأوساط البحثية وإرثه لا مثيل له في منطقة الخليج وآثاره واضحة للجميع

مهمة على البنية التحفيزية للاقتصاد التي تزاحم الإنتاج غير النفطي القابل للتداول. وعلى النقيض من القطاع الخاص، فإن أجور واستحقاقات المواطنين في القطاع العام مرتفعة نسبيًا؛ مما يجعل القطاع العام، في كثير من الأحيان، خيارًا أكثر جاذبية للعمل، ولا سيما للعمال ذوي المهارات المنخفضة. وفي الوقت نفسه، بالنسبة للشركات، يُمثل إنتاج السلع والخدمات لتلبية احتياجات الاستهلاك والاستثمار في السوق المحلية، مع الاعتماد على العمالة الأجنبية ذات الأجور المنخفضة، مصدر دخل أكثر موثوقية من محاولة دخول أسواق تصدير أكثر خطورة. وتفضل مقايضة المخاطر والعائدات على قطاع المواد غير القابلة للتداول. ويعد تحسين بيئة الأعمال والاستثمار في البنية التحتية والحد من اللوائح أمرًا مهمًا للغاية لتحفيز إنتاج السلع القابلة للتداول، ولكنه لا يعتبر كافيًا ما لم يتم تغيير هيكل الحوافز داخل القطاع الاقتصادي، لكل من العمال والشركات. وعليه، تعتبر الإصلاحات ضرورية لتغيير هيكل الحوافز القائم. وينبغي تشجيع المواطنين على البحث عن عمل في القطاع الخاص وتشجيع الشركات على تطوير نماذج الأعمال التي تركز بشكل متزايد على القطاع التجاري. وفي هذا السياق، توضح هذه المقالة حالة تنويع الصادرات في دول مجلس التعاون الخليجي، وتُقيِّم التقدم المحرز حتى الآن، وتنظر في السياسات اللازمة لتحفيز المزيد من التنويع الاقتصادي. كما تُركز، بشكل خاص، على "الحلقة المفقودة" في السياسات الحالية – والتي تتمثل في الحاجة إلى إحداث تغيير جذري في هيكل الحوافز للشركات والعمال.

يعتمد النموذج الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي على النفط باعتباره المصدر الرئيسي للإيرادات من الصادرات والضرائب، وقد أصبح ذلك واضحًا في جميع دراسات مركز الخليج للأبحاث. وتعد الحكومة هي القوة المهيمنة في الاقتصاد، حيث تتلقى عائدات تصدير النفط وتوزعها بدورها على المواطنين. وتُنفق الحكومة جزءًا من هذه الإيرادات مباشرة، وتقدمها للمواطنين من خلال التحويلات ووظائف القطاع العام؛ وتستثمر جزءًا آخر في البنية التحتية والعقارات والتعليم والصحة؛ بينما تحتفظ بالباقي، بما في ذلك صناديق الثروة السيادية (SWFs). وتمتلك دول مجلس التعاون الخليجي آفاق طويلة من إنتاج النفط والغاز، وبالتالي، تمتلك ثروة كبيرة تحت الأرض، وكذلك تدخر أموالًا في صناديق الثروة السيادية أو في البنك المركزي. وقد ساعد نموذج النمو الاقتصادي المذكور على تحقيق التنمية

الاقتصادية السريعة وتحسين كبير في المؤشرات الاجتماعية. وعلى مدى العقدين الماضيين، ظلت دول مجلس التعاون الخليجي واحدة من أسرع المناطق نموًا في العالم، حيث استفادت من ارتفاع أسعار النفط وسياسات الاقتصاد الكلي السليمة والاستثمار في الصحة والتعليم والبنية التحتية وإصلاحات بيئة الأعمال. وسجل مؤشر التنمية البشرية تحسنًا بشكل كبير، وانخفض معدل وفيات الرضع، وزادت سنوات الدراسة المتوقعة؛ وارتفع متوسط العمر المتوقع. ومع ذلك، فإن نموذج النمو الاقتصادي يواجه نقاط ضعف. وعلى مدار العقدين الماضيين، كان النمو القوي في إجمالي الناتج المحلي مدعومًا بارتفاع الإنفاق الحكومي، والذي تم تمويله من خلال الزيادة السريعة في عائدات النفط. ومع ذلك، فإن استراتيجية النمو الاقتصادي المذكورة قد لا تكون مجدية، نظرًا لأنه من المرجح ألا ترتفع أسعار النفط بشكل كبير. وعلاوة على ذلك، وحتى مع النمو الاقتصادي القوي، كان متوسط نمو إنتاجية العمل ضعيفًا أو سلبيًا، وكان نمو إنتاجية العوامل الإجمالية للاقتصاد الكلي والاقتصاد غير النفطي سلبيًا، حيث شهدت المملكة العربية السعودية فقط نموًا إيجابيًا طفيفًا في إنتاجية العوامل الكلية (TFP) في القطاع غير النفطي. وفي واقع الأمر، كشف تحليل قطاعي للعمالة ومتوسط إنتاجية العمل في المملكة العربية السعودية، على مدى العقد الماضي، أن العمالة تتحول بشكل متزايد نحو القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة نسبيًا (على سبيل المثال، خدمات البناء والخدمات غير الحكومية). ولا يزال نشاط القطاع الخاص متركزًا في القطاعات ذات المهارات المنخفضة غير القابلة للتداول. وتتناقض هذه الاتجاهات مع تجربة النمو الاقتصادي الدولية.

وقد أوضحت البحوث التجريبية وجود علاقة وثيقة بين التنويع الاقتصادي والنمو المستدام للاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل. ويرتبط ارتفاع إجمالي الناتج المحلي للفرد وانخفاض التقلبات ارتباطًا إيجابيًا بتنويع الناتج والصادرات في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ويرتبط التنويع في الناتج والصادرات ارتباطًا وثيقًا ببعضهما البعض، ويمثلان نتيجة للتحول الهيكلي -إعادة توزيع الموارد بطريقة ديناميكية من القطاعات والأنشطة الأقل إنتاجية إلى القطاعات والأنشطة الأكثر إنتاجية. وينطوي هذا التحول على إعادة توزيع الموارد بعيدًا عن الموارد الزراعية والموارد الطبيعية ونحو قطاع الصناعة التحويلية، حيث أن قطاع الصناعة التحويلية يمتلك إمكانات أكبر لتحسين الإنتاجية ورفع مستوى الجودة. ومع ذلك، عندما تصبح البلدان أكثر ثراء وتصل إلى وضع الاقتصاد المتقدم، ينخفض تنوعها. وينطوي انخفاض التنويع الاقتصادي في مستويات الدخل المرتفع على التخصص في المنتجات ذات القيمة المضافة العالية.

كما أن ارتفاع مستويات الدخل يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتحسين جودة الصادرات وارتفاع درجة تطورها. ويمكن أن توفر الصادرات قناة مهمة للاستفادة من وفورات الحجم ومسارًا لتكنولوجيات جديدة وأداةً لنشر المعرفة. ويعتقد لوكاس بأنه من الضروري إدخال السلع الجديدة باستمرار بدلًا من التعلم فقط، مع مجموعة ثابتة من السلع، وذلك لتحقيق مكاسب في الإنتاجية والارتقاء بسلم الجودة. ويؤكد أغيون وهويت على أهمية الابتكار والارتقاء بسلم الجودة. ومن أجل تجميع رأس المال البشري وتعزيز الإنتاجية وتحسين الجودة على نطاق واسع، يتعين على الدولة أن تصبح مُصَدِرًا قويًا. وتشير الأدلة إلى أن تحسين جودة الصادرات يرتبط ارتباطًا وثيقًا بارتفاع دخل الفرد. وتفيد بعض الدراسات أيضًا أن تطور الصادرات هو مؤشر رئيسي للنمو اللاحق، وحتى بعد التحكم في الظروف الأولية والمؤسسات والتنمية المالية وعوامل النمو الأخرى.

وفي السنوات الأخيرة، تم تنفيذ عدد من السياسات والمبادرات لتحسين مناخ الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي. وعملت الإصلاحات واسعة النطاق على تبسيط البيئة القانونية والتنظيمية في عدد من المجالات، بما في ذلك إجراءات بدء التشغيل والترخيص للأعمال التجارية، وسياسات المنافسة، وحقوق المستثمرين والمستهلكين، والإفلاس وقوانين الشركات. وقد تم تعزيز البنية التحتية للأسواق المالية لتحسين المعلومات الائتمانية وتحقيق الشفافية في الأسواق المالية. ووُضعت عدد من السياسات الموجهة لدعم وتطوير وترويج الشركات الصغيرة والمتوسطة (ففي الكويت على سبيل المثال، تم تقديم قروض قطاع البنوك بأسعار معقولة، وضمانات القروض، ودراسات الجدوى، وإنشاء صندوق وطني لتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة).

وقد سعت دول مجلس التعاون الخليجي إلى تنويع قاعدتها الصناعية وقطاعاتها الخدمية. وطورت الصناعات المتعلقة بالنفط والسياحة والخدمات اللوجستية والنقل والأعمال والخدمات المالية. وعلى سبيل المثال، استثمرت البحرين في القطاع المالي الخارجي، في حين طورت الإمارات العربية المتحدة وقطر شركات الطيران والخدمات اللوجستية مع تطور الإمارات العربية المتحدة لتصبح مركزًا رئيسيًا للتجارة والخدمات في الشرق الأوسط. وتعمل المملكة العربية السعودية على تطوير مدن صناعية واقتصادية لتعزيز التكتلات التكنولوجية والصناعية والخدمية المحيطة بالنفط والتعدين. وتستهدف الكويت تطوير صناعة النفط في المراحل اللاحقة للإنتاج. وفي قطر، تم انشاء عدة مدن صناعية تحتضن صناعات مُختلفة ذات صلة بالطاقة للمساعدة في دمج نشاط الهيدروكربون في مراحل الاستخراج والتسويق. ومع ذلك، فقد أعربت قطر أنه بالرغم من أن الاستثمار في المواد الكيميائية

والقطاعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، مثل الألومنيوم قد ساعدت على تنويع مصادر الإنتاج والصادرات، إلا أن تلك الصناعات ليس لها تأثير حقيقي على الاقتصاد. وكذلك، لم يتم تطوير إمكانية الاستعانة بمصادر محلية في السلع التجارية، وما زلنا نستورد معظم عناصر التكنولوجيا المعقدة نظرًا لأن الاستثمار في البحث والتطوير لا يزال منخفضًا. ونتيجة لذلك، فقد أصبحت مكاسب الإنتاجية وفوائدها الثانوية محدودة، فيما كان تأثير تشغيل هذه الصناعات ذات رأس المال المرتفع صغيرًا.

وخلُصت دراسات عديدة أجراها مركز الخليج للأبحاث إلى أن النموذج الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي يكافئ الشركات التي تنتج في قطاع المواد غير القابلة للتداول التجاري. أضف إلى ذلك أن الإنتاج في قطاع السلع القابلة للتداول للتجاري عادة ما يكون أكثر تحديًا وخطورة، حيث سيتعين على الشركات الاستثمار باستمرار في التقنيات الجديدة لتتمكن من المنافسة دوليًا. واقترحت الدراسات أن تلك الشركات قد تستطيع النمو بشكل أسرع بكثير إذا كان حجم السوق المحلي صغيرًا. وفي دول مجلس التعاون الخليجي، يعد إنتاج المواد غير القابلة للتداول التجاري أقل مخاطرة وأكثر ربحية لعدد من الأسباب، وهي التي تُكرر كثيرًا في ورش عمل مركز الخليج للأبحاث، **ومن بينها:**

● النمو السريع في الإنفاق الحكومي على البنى التحتية والأجور: لقد أسهم ذلك النمو في تحقيق نمو قوي في القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة، مثل البناء والتجارة والبيع بالتجزئة والنقل والمطاعم. ولقد استمر إنتاج السلع والخدمات الذي يستهدف تلبية احتياجات الاستهلاك والاستثمار في السوق المحلي حتى الآن مصدر دخل موثوق به، وأصبح مُتاحًا بفضل عائدات النفط المعاد تدويرها. وقد وفر ذلك حوافز للنشاط الاقتصادي من أجل الانتقال إلى القطاعات التي تتطلب مهارات متدنية على الأرجح، ما ساهم في انخفاض العمالة والإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج. وفي الواقع، قد تتسبب مشاريع البنى التحتية العملاقة في زيادة إقصاء قطاع السلع القابلة للتداول التجاري نظرًا لأنها تزيد من العائدات المُعدلة حسب المخاطر في قطاع المواد غير القابلة للتداول التجاري.

● توفر العمالة الأجنبية ذات الأجور والمهارات المُنخفضة: لقد مكنت تلك العمالة الشركات من الحصول على أموال طائلة؛ ففي الغالب تُحدد الأجور المتدنية للعمالة الأجنبية ذات المهارات المنخفضة في بلدانهم الأصلية، نظرًا لمحدودية قدرتهم على المساومة والتنقل في سوق العمل بدول مجلس التعاون الخليجي. وتُشير الزيادات الكبيرة في توظيفهم مُقارنة بانخفاض متوسط إنتاجيتهم بمرور الوقت أن تلك الأجور التي تحصل عليها هذه المجموعة من العمالة قد تنخفض بكثير عما تُحققه بالفعل. وفي حالة التوان، تتوافق تلك العوامل مع وجود عوائق تعترض الدخول إلى أسواق العمل والمنتجات.

● نظام الهجرة بدول مجلس التعاون الخليجي: لا يُحقق هذا النظام الكثير لجذب العمالة ذات الكفاءة والإنتاجية المرتفعة. أما في الاقتصاد العالمي اليوم، فإن العمال ذوي الكفاءات المرتفعة يتنقلون عبر الدول وتتنافس الدول على جذبهم، لكن ذلك الوضع يختلف في دول مجلس التعاون الخليجي التي تُفضل الاهتمام بمصالح أصحاب العمل، ولا تُقدم تلك الدول الكثير للتمييز بين العمالة ذات الكفاءة المرتفعة والمنخفضة، كما لا توفر لأصحاب العمل المرونة الكافية لجذب العمالة ذات الكفاءة المرتفعة.

وقد يتسبب وجود وتوافر عائدات النفط على الأرجح في إزاحة إنتاج السلع والخدمات غير النفطية القابلة للتداول التجاري. وهذه النقطة هامة للغاية، نظرًا لأن قطاع السلع غير النفطية القابلة للتداول التجاري لن يتطور ليحل محل النفط في النهاية عندما تنضب الموارد النفطية في المستقبل. وعلينا أن نُدرك إن دول مجلس التعاون الخليجي لا تُعاني من مشكلة في التراخي التوظيفي بسبب الترف والرفاهية والإنفاق البذخي مثلما حدث في هولندا في النصف الأول من القرن الماضي، وهو السبب الذي قد يتسبب في إعاقة تطور قطاع السلع غير النفطية القابلة للتداول التجاري، نظرًا لتوافر العمالة الوافدة ذات الأجور المنخفضة، وهذا يعني أن ارتفاع عائدات النفط والثروة النفطية لم تُسهم في رفع الأجور في القطاع الخاص، ما يُبرهن أن منطقة الخليج العربي لم تُصاب بآثار ذلك المرض الهولندي القديم.

وبالرُغم من ذلك، فإن توزيع عائدات النفط له آثار مهمة على بنية الحوافز في الاقتصاد، الذي يعوق إنتاج السلع غير النفطية القابلة للتبادل التجاري الخارجي. وهناك عاملان آخران يثبطان من رغبة العمالة ذات الكفاءة المرتفعة من الالتحاق بشركات القطاع الخاص وهي:

أولًا، بالنسبة للشركات المحلية، فإن توافر العقود الحكومية في قطاع المنتجات غير المتداولة تجاريًا يُقدم وسيلة لتحقيق أرباح جيدة بمخاطر أقل بكثير من توجيه أعمالهم نحو الأنشطة الهادفة إلى التصدير.

ثانيًا، بالنسبة للعمال المحليين، تُمثل الأجور المرتفعة نسبيًا في القطاع العام خيار عمل أكثر جاذبية مقارنة بالقطاع الخاص، ولا سيما للعمال ذوي المهارات المنخفضة.

وبالفعل، يُشكل هذان العنصران داعمًا تاريخيًا لبنية الحوافز، كما أن الافتقار إلى توافر فرص عمل ذات أجر مرتفع في القطاع الخاص يُقدم حافز كافٍ للشباب لتلقي تعليم مُناسب يؤهلهم للعمل في القطاع العام. وفي الوقت الذي لا يمتلك فيه المواطنين

مهارات لازمة تؤهلهم للعمل في القطاع الخاص، إلى جانب نظام الهجرة ذلك الذي يُثبط من توافر العمالة ذات الكفاءة المرتفعة، ما جعل الشركات غير قادرة على إنتاج سلع ذات قيمة مُضافة مرتفعة تستطيع المنافسة في الأسواق العالمية.

وأبدى مركز الخليج للأبحاث اهتمامًا بعدد من التدابير التي قد تُساهم في تحفيز المواطنين أو إثقال مهاراتهم لكي يتمكنوا من العمل في القطاع الخاص، **والتي تتضمن ما يلي:**

- الحد من التوظيف الحكومي -ينبغي وضع حدود صارمة على التعيينات في القطاع الحكومي وتحديد الأجر به، كما ينبغي نقل رسالة إلى المواطنين مفادها أنه لا ينبغي عليهم أن يتوقعوا الحصول على وظيفة بالقطاع العام. ويُمكننا بناء نموذج مُصغر للعمالة في القطاع الحكومي في إطار مراجعة الخدمة المدنية من أجل ضمان التخلص من الوظائف غير الأساسية عندما تُصبح شاغرة.
- تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي -فبدلًا من توظيف العمالة في القطاع العام واعتبارهم لها بمثابة شبكة أمان، علينا توفير إعانة بطالة ودعم الباحثين عن عمل من أجل ضمان حصول الأشخاص الذين ليس لديهم عمل على الحد الأدنى من الدخل وحوافز تُساعدهم في البحث عن عمل. وكما هو الحال في بلجيكا وألمانيا، يُمكن استخدام القسائم في مختلف برامج التدريب والتلمذة الصناعية والتعليم المهني بهدف دعم عملية إعادة التدريب واكتساب المهارات، عند الحاجة.
- أنظمة التعليم والتدريب ينبغي أن تُزود العمال بالمهارات اللازمة للعمل بالقطاع الخاص – دول مجلس التعاون الخليجي تستطيع أن تستخدم عائدات النفط من أجل زيادة الاستثمار في التعليم وتنمية المهارات. وعلاوة على ذلك، قد يُسهم تحسين جودة التعليم في المدارس والجامعات، وتصميم برامج للتلمذة الصناعية والتدريب المهني، في توفير المهارات ذات الصلة. وقد تُساعد تلك التحسينات كذلك في جودة التدريس، كما قد يُسهم التعليم في مرحلة الطفولة المُبكرة في تعزيز أداء الطلاب وتغيير السلوكيات المجتمعية.

وأخيرًا لا يسعنا أن نسرد مجرد سرد عدد ورش العمل التي لا تعد ولا تحصى والمنشورات التي نشرها مركز الخليج للأبحاث على مدار عقدين من الزمن حول الاقتصاد. وبالتأكيد، فلقد أسهمت تلك الورش والمنشورات التي أعدها مركز الخليج للأبحاث في الأوساط البحثية. وأضحى إرثه لا مثيل له في منطقة الخليج، وآثاره واضحة أمام الجميع.

إصدارات مركز الخليج للأبحاث - العلاقات الاقتصادية الخليجية

Economic Diversification in the Gulf Region, Vol. II (Comparing Global Challenges)
Edited By: Yousuf Hamad Al-Baloushi, Ashraf Mishrif
GRC Books

التنويع الاقتصادي في منطقة الخليج (مقارنة التحديات العالمية)
يوسف حمد البلوشي وأشرف مشرف

Economic Diversification in the Gulf Region, Vol. 1 (The Private Sector as an Engine of Growth)
Edited By: Ashraf Mishrif and Yousuf Hamad Al-Baloushi
GRC Books

التنويع الاقتصادي في منطقة الخليج (مقارنة التحديات العالمية)
يوسف حمد البلوشي وأشرف مشرف

Strategies of Knowledge Transfer for Economic Diversification in the Arab States of the Gulf
Edited By: Rasmus Gjedsso Bertelsen, Neema Noori, Jean-Marc Rickli
GRC Books

استراتيجيات نقل المعرفة من أجل التنويع الاقتصادي في دول الخليج العربية
راسموس برتيلسن وجان مارك ريكلي ونيما نوري

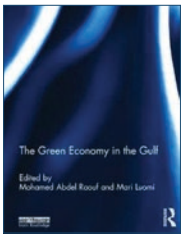

The Green Economy in the Gulf
Edited by: Mohammed Raouf and Mari E. Luomi
GRC Books

الاقتصاد المستدام في الخليج
محمد رؤوف وماري لومي

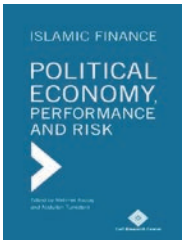

Islamic Finance: Political Economy, Performance and Risk
Edited by: Mehmet Asutay and Abdulla Q. Turkistani
GRC Books

التمويل الإسلامي: الاقتصاد السياسي والأداء والمخاطر
محمد أسوتاي وعبد الله تركستاني

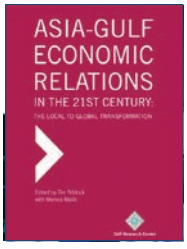

Asia-Gulf Economic Relations in the 21st Century: The Local to Global Transformation
Edited by: Tim Niblock and Monica Malik
GRC Books

العلاقات الاقتصادية بين آسيا والخليج في القرن الحادي والعشرين: التحول المحلي إلى العالمي
تيم نيبلوك ومونيكا مالك

The Gulf Region: Economic Development and Diversification
Edited by: Giacomo Luciani, Steffen Hertog, Eckart Woertz and Richard Youngs
GRC Books

منطقة الخليج: التنمية الاقتصادية والتنويع
جياكومو لوسياني ، ستيفن هيرتوج ، إيكارت وورتز وريتشارد يونغز

GCC Financial Markets
Edited By: Eckart Woertz
GRC Books

الأسواق المالية الخليجية
إيكارت وورتز

Fostering EU – ITALY – GCC Cooperation: The Political, Economic and Energy Dimensions
Edited By: Christian Koch
GRC Books

تعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي وإيطاليا ودول مجلس التعاون الخليجي: الأبعاد السياسية والاقتصادية والطاقة
كريستيان كوخ

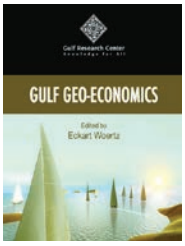

Gulf Geo-Economics
Edited by: Eckart Woertz
GRC Books

الاقتصاد الجغرافية للخليج
إيكارت وورتز

The Political Economy of International Relations
Edited by: Robert Gilpin
GRC Books

الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية
روبرت جيلبين

GULF YEARBOOK / الكتاب السنوي

Foreign Investments in the GCC and Investments of GCC Countries Abroad
Author: Eckart Woertz
GRC Gulf Yearbook

الاستثمارات الخارجية في دول مجلس التعاون الخليجي واستثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في الخارج
إيكارت وورتز

RESEARCH PAPER & ANALYSIS / ورقة البحث وتحليل

The GCC and the Global Oil Market in 2016
Author: Giacomo Luciani
GRC Research Papers & Analysis

دول مجلس التعاون الخليجي وسوق النفط العالمية لعام ٢٠١٦
جياكومو لوسياني

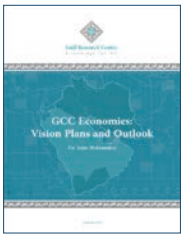

GCC Economies: Vision Plans and Outlook
Author: Dr. John Sfakinakis
GRC Research Papers & Analysis

اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي: خطط الرؤية والتوقعات
دكتور جون سفاكيناكيس

GCC Currency Union: Necessary Precursors and Prospects
Author: Emilie Rutledge
GRC Gulf Papers

اتحاد النقد الخليجي: السلائف والآفاق اللازمة
إميلي روتلدج

Financial Aspects of GCC Unification Efforts
Author: Eckart Woertz
GRC Gulf Papers

الجوانب المالية لجهود توحيد دول مجلس التعاون الخليجي
إيكارت وورتز

South-Korea – GCC Economic Relations: An Overview
Author: Mohammad Al-Sudairi

كوريا الجنوبية -العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي: نظرة عامة
محمد السديري

Sino – Saudi Relations: An Economic History
Author: Mohammad Al-Sudairi
GRC Gulf Papers

العلاقات الصينية السعودية: تاريخ اقتصادي
محمد السديري

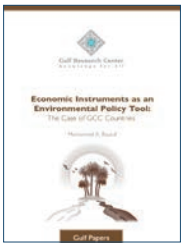

Economic Instruments as an Environmental Policy Tool: The Case of GCC Countries
Author: Mohammed Raouf
GRC Gulf Papers

الأدوات الاقتصادية كأداة للسياسة البيئية: حالة دول مجلس التعاون الخليجي
محمد رؤوف

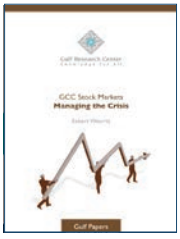

GCC Stock Markets: Managing the Crisis
Author: Eckart Woertz
GRC Gulf Papers

أسواق الأسهم الخليجية: إدارة الأزمة
إيكارت وورتز

EU – Gulf Political and Economic Relations: Assessment and Policy Recommendations
Author: Abdullah Baabood
GRC Gulf Papers

العلاقات السياسية والاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والخليج: توصيات التقييم والسياسات
عبد الله باعبود

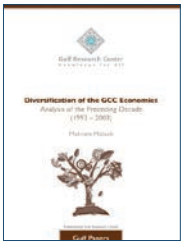

Diversification of the GCC Economies: Analysis of the Preceding Decade (1993 – 2003)
Author: Makram Malaeb
GRC Gulf Papers

تنويع اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي: تحليل العقد السابق (١٩٩٣-٢٠٠٣)
مكرم ملاعب

GRC EVENT PAPERS / أوراق الحدث

The New Economic Situation in the Region Post Iraq War
Author: Norbert Walter
GRC Event Papers

الوضع الاقتصادي الجديد في المنطقة بعد حرب العراق
نوربرت والتر

REPORTS / التقارير

Kingdom of Saudi Arabia – Foreign Trade and FDI Report
Publisher: Gulf Research Center
Reports

المملكة العربية السعودية - تقرير التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر
مركز الخليج للأبحاث

Kingdom of Saudi Arabia: Industry Sector Report
Publisher: Gulf Research Center
Report

المملكة العربية السعودية: تقرير قطاع الصناعة
مركز الخليج للأبحاث

Impact of the US Financial Crisis on GCC Countries
Author: Eckart Woertz
Report

تأثير الأزمة المالية الأمريكية على دول مجلس التعاون الخليجي
إيكارت وورتز

GCC Bond Markets (April 2008)
Author: Eckart Woertz
GRC Reports

أسواق السندات الخليجية (أبريل ٢٠٠٨)
إيكارت وورتز

Potential for GCC Agro – Investments in Africa and Central Asia
Authors: Eckart Woertz, Samir Ranjan, Pradhan, Nermina Biberovic
GRC Reports

إمكانات الزراعة الخليجية - الاستثمارات في إفريقيا وآسيا الوسطى
إيكارت وورتز ، سمير رانجان ، برادهان ، نرمينا بيبروفيتش

النشرة البردية / NEWSLETTER & BULLETINS

GRC Newsletter (Issue No. 13): Economic Highs, Security Lows
Edited By: Gulf Research Center
GRC Newsletter

النشرة الإخبارية لمركز الخليج للأبحاث (العدد ١٣): المستويات الاقتصادية العالية والقيود الأمنية
مركز الخليج للأبحاث

The GRC Economic Research Bulletin (Issue No. 7)
Edited by: Gulf Research Center
Newsletter

نشرة البحوث الاقتصادية لمركز الخليج للأبحاث (الإصدار رقم ٧)
مركز الخليج للأبحاث

تصنيف مركز الخليج للأبحاث

حسب التصنيف العالمي لمراكز الدراسات والذي تصدره سنويًا جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأميركية

تصنيف مركز الخليج للأبحاث حسب :	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨
التصنيف العالمي العام – مراكز الأبحاث العالمية	١٤٠	١٤١	١٢٩	١٣١	١٣٠	١٢٥	١٤٣	١٤٧	–	–	–	
التصنيف على المستوى الإقليمي – مراكز الأبحاث في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٤٩	٤٥	٣٧	٢٣	٢٣	٨	٨	٢	٢	٢	٤	٤
التصنيف على المستوى العالمي حسب المجال – مجال السياسة الخارجية والشؤون الدولية	٧٧	٧٦	٦٤	٥٨	٥٦	٤٦	٤٥	٥٢	–	–	–	
أفضل برنامج علاقات خارجية / مشاركة عامة	٥٧	٥٧	٥٨	٥٥	٥٤	٤٢	٤١	٣٨	–	–	–	
أفضل تعاون مؤسسي و الذي يشمل اثنين أو أكثر من مراكز الدراسات	–	–	–	–	–	٤٠	–	–	–	–	–	–

* كبير الاقتصاديين ورئيس البحوث الاقتصادية - مركز الخليج للأبحاث